

التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية: دراسة
مقارنة "
لتسجيل لدرجة الدكتوراه في القانون

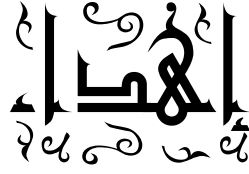
إعداد

رباب عبد الله الرحيلي

٢٣٢٠٠٠١٣٠

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى والديَّ الكريمين، اللذين كانا لي بعد الله مصدر الإلهام والعزيمة، فدعواتهما كانت وقود رحلتي العلمية، ورضاهما أعظم ما أرجوه في حياتي.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين وجَّهوني في دروب البحث القانوني، وغرسوا في نفسي الإيمان بأن العدالة لا تزدهر إلا بالعلم والإخلاص.

إلى زوجي العزيز، شريكي في كل نجاح، الذي منحني الدعم والصبر والتشجيع في كل مراحل هذا المشوار، فكان السند الحقيقي في أوقات التحدي والإنجاز.

إلى وطني الغالي المملكة العربية السعودية، الذي أتاح لي فرصة المساهمة في تطوير منظومته العدلية، والسعي نحو مستقبل قضائي رقمي يواكب رؤية ٢٠٣٠.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد، سائلة المولى أن ينفع بها، وأن يجعلها لبنة في بناء العدالة الرقمية في وطني.

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الآمال وتثمر الجهود.

أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل بعد الله في توجيهي وإثراء معارفي القانونية، فبما قدّموه من علمٍ وتوجيهٍ ونصحٍ سديد، اكتسب هذا العمل قيمته العلمية، واستقام منهجه البحثي. فجزاهم الله عني خير الجزاء، وبارك في علمهم وجهودهم.

كما أعبر عن خالص امتناني إلى الجامعة الموقرة على ما قدّمته من دعم علمي وبيئة أكاديمية محفّزة على البحث والإبداع، وإلى كل من أسهم في تسهيل مسيرتي العلمية من زملاء وباحثين ومسؤولين.

ولا يفوتني أن أخصّ زوجي العزيز بأسمى آيات الشكر والعرفان، لما قدّمه من دعمٍ وتشجيعٍ وصبرٍ طوال فترة إعداد هذه الرسالة. لقد كان عونًا وسندًا لي في جميع مراحل البحث، فله مني كل الامتنان والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى أسرتي الكريمة، والديّ العزيزين اللذين كانا بعد الله سرّ النجاح وبركة الطريق، وإخوتي الذين أحاطوني بالمحبة والدعاء، فلكم جميعًا خالص الحب والتقدير.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يسهم في دعم مسيرة العدالة الرقمية في وطني المملكة العربية السعودية، تحقيقًا لتطلعات رؤية ٢٠٣٠ نحو قضاءٍ متطورٍ وعادلٍ ورقميٍّ رائد.

الفصل التمهيدي

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً من جوانب الحياة كافة، وكان للقطاع العدلي والقضائي نصيب وافر من هذا التحول، نظراً لما يقدمه من خدمات ترتبط مباشرة بحقوق الأفراد وحرياتهم. وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالتحول الرقمي بوصفه أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة منظومة العدالة، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتبني التقنيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، وأنظمة التقاضي الإلكتروني، وإدارة الملفات القضائية عن بُعد.

وفي هذا السياق، لم تكن الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة بمنأى عن هذا التطور، إذ تُعدّان من أبرز الدول التي خطت خطوات رائدة في التحول الرقمي للمنظومة القضائية، حيث طبقت كل منهما نماذج رقمية متقدمة أسهمت في تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، ورفع مستوى الشفافية وترسيخ الثقة العامة في الأجهزة القضائية.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي في النظام القضائي، ومقارنتها بنماذج رائدة في كل من الإمارات وسنغافورة، بغرض استجلاء مواطن القوة، والتحديات، والإمكانات المستقبلية، وصولاً إلى وضع إطار مقترح يسهم في تطوير النظام القضائي السعودي بما يتوافق مع متطلبات العدالة الحديثة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في تطوير الخدمات القضائية الرقمية في المملكة، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه جملة من التحديات المرتبطة بالجانب التشريعي، والإجرائي، والتقني، والبشري. ومن ثمّ تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الآتي:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في تطوير النظام القضائي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية؟

أسئلة الدراسة

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتي:

١. ما واقع التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أهم التشريعات والسياسات الداعمة للتحول الرقمي القضائي في المملكة؟
٣. ما أبرز التجارب والممارسات الرقمية في الإمارات وسنغافورة في مجال القضاء؟

٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث؟
٥. ما التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المملكة؟ وما سبل معالجتها؟
٦. ما التصور المقترح لتعزيز التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. بيان واقع التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي.
٢. تحليل الآليات التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا التحول.
٣. استعراض النموذجين الإماراتي والسنغافوري كممارسات مقارنة.
٤. إجراء مقارنة علمية منهجية بين التجارب الثلاث.
٥. تحديد التحديات القائمة والعوائق العملية.
٦. تقديم تصور مقترح لتعزيز فعالية التحول الرقمي في القضاء السعودي.

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية من الجانبين النظري والعملي على النحو الآتي:

- **الأهمية النظرية:** تسهم في إثراء الأدبيات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي في القطاع العدلي، خصوصاً في البيئة العربية.
- **الأهمية العملية:** تقدّم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق تُسهم في تطوير أداء المنظومة القضائية السعودية، وتحسين جودة الخدمات العدلية المقدمة للمجتمع.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر على دراسة التحول الرقمي في النظام القضائي من حيث التشريعات والأدوات التقنية والإجراءات الإدارية.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية مقارنة بكل من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة.
- **الحدود الزمنية:** تركز على التطورات الرقمية من عام ٢٠١٦ حتى الوقت الراهن، نظرًا لارتباطها برؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** في عرض الواقع الحالي للتحول الرقمي القضائي، و**المنهج المقارن** في تحليل التجارب المختلفة في الإمارات وسنغافورة، إضافة إلى **المنهج الاستقرائي** في بناء التصور المقترح.

خطة الدراسة

مخطط البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- **المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده**
 - المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي
 - المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي (التقنية – المؤسسية – القانونية)
- **المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمرتكزات**
 - المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي
 - المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحول الرقمي (رؤية ٢٠٣٠ – وزارة العدل – المبادرات الوطنية)
- **المبحث الثالث: نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها**
 - المطلب الأول: نطاق وحدود الدراسة
 - المطلب الثاني: منهجية البحث وأدواته
 - المطلب الثالث: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

الفصل الثاني: التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية

- **المبحث الأول: المبادرات والمشاريع التقنية في مجال التقاضي الرقم**
 - المطلب الأول: المنصات الرقمية (ناجز – منصة القضاء التجاري – التنفيذ الإلكتروني)
 - المطلب الثاني: الخدمات الذكية والدعم التقني للعمل القضائي
- **المبحث الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لإجراءات التقاضي الإلكترونية**
 - المطلب الأول: الأنظمة واللوائح ذات العلاقة (نظام المحاكم – نظام الإثبات – نظام التنفيذ)
 - المطلب الثاني: القرارات والتعاميم التنظيمية المكملة
- **المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي على ضمانات المتقاضين وفاعلية العدالة**
 - المطلب الأول: الضمانات الإجرائية (حق الدفاع – مبدأ العلنية – المساواة بين الخصوم)

- المطلب الثاني: تعزيز الكفاءة وسرعة البت في المنازعات.

الفصل الثالث: التجربتان الإماراتية والسنغافورية في إجراءات التقاضي الرقمية

- **المبحث الأول: التجربة الإماراتية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة**
 - المطلب الأول: أبرز المبادرات التقنية (المحاكم الذكية – الخدمات القضائية الإلكترونية)
 - المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة
 - المطلب الثالث: الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين
- **المبحث الثاني: التجربة السنغافورية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة**
 - المطلب الأول: أبرز المبادرات التقنية (المحكمة الإلكترونية – أنظمة إدارة القضايا)
 - المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة
 - المطلب الثالث: الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين

الفصل الرابع: المقارنة بين التجارب واستخلاص الدروس

- **المبحث الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين السعودية والإمارات وسنغافورة**
 - المطلب الأول: أوجه الشبه في مسار التحول الرقمي القضائي
 - المطلب الثاني: أوجه الاختلاف في المراكز والأدوات والنتائج
- **المبحث الثاني: التحديات والفرص في ضوء التجارب المقارنة**
 - المطلب الأول: التحديات التشريعية والمؤسسية والتقنية
 - المطلب الثاني: الفرص والدروس المستفادة لتطوير النظام السعودي

الخاتمة

- أولاً: النتائج الرئيسية
- ثانياً: التوصيات العملية لتطوير إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية

الفصل الأول: الإطار النظري للتحويل الرقمي في النظام القضائي

المبحث الأول: مدخل إلى التحويل الرقمي القضائي وأبعاده

تمهيد

يُعد التحويل الرقمي القضائي أحد أهم مخرجات الثورة التكنولوجية الحديثة، وهو يمثل نقلة نوعية في طريقة إدارة العدالة وتقديم الخدمات القضائية للمجتمع.^(١) فقد أصبح القضاء في العصر الرقمي يعتمد على أنظمة إلكترونية متكاملة تُسهم في تسريع الفصل في القضايا، وتيسير إجراءات التقاضي، وضمان الشفافية والكفاءة.^(٢) ويُعد هذا التحويل استجابة طبيعية لمتطلبات العصر الحديث، حيث باتت التكنولوجيا أداة فاعلة في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة.^(٣) وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث المفهوم العام للتحويل الرقمي القضائي ثم الأبعاد الرئيسية التي يقوم عليها، وهي الأبعاد التقنية والمؤسسية والقانونية.

المطلب الأول: مفهوم التحويل الرقمي القضائي

أولاً: مفهوم التحويل الرقمي بشكل عام

التحويل الرقمي هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لإعادة تصميم العمليات والخدمات بما يُسهم في تحسين الأداء والكفاءة والشفافية.^(٤) ولا يقتصر على إدخال الحاسبات والأنظمة الإلكترونية، بل يشمل تحولاً ثقافياً وإدارياً في أسلوب العمل واتخاذ القرار داخل المؤسسات.^(٥)

وقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه:

^(١) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٣). التقرير السنوي للتحويل الرقمي في القطاع العدلي. الرياض: وزارة العدل >

^(٢) Al-Mutairi, F. (٢٠٢٢). Digital Transformation in Judicial Systems: Challenges and Opportunities. Journal of Legal Technology, ١١(٣), ٤٥-٥٨

^(٣) الجبير، خالد. (٢٠٢٢). التكنولوجيا والعدالة في العصر الرقمي. الرياض: معهد الإدارة العامة، ص ٢٧.

^(٤) وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢١). استراتيجية التحويل الرقمي الوطني. الرياض.

^(٥) البنك الدولي. (٢٠٢٠). Digital Government Transformation Framework. Washington, D.C.

"الانتقال الشامل إلى استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الخدمات العامة بما يعزز الكفاءة والابتكار والاستدامة في الأداء المؤسسي (١)

ثانياً: تعريف التحول الرقمي القضائي

يمكن تعريف التحول الرقمي القضائي بأنه:

"استخدام التقنيات الرقمية في إدارة العمليات القضائية والإدارية داخل المحاكم، بدءاً من تسجيل الدعوى وحتى تنفيذ الحكم، بما يحقق العدالة الناجزة ويُحسن جودة الخدمات العدلية (٢).

ويشمل ذلك التقاضي الإلكتروني، وحفظ الملفات رقمياً، وإجراء الجلسات عبر الاتصال المرئي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تصنيف القضايا وتحليل السوابق القضائية (٣).

ثالثاً: أهمية التحول الرقمي في القضاء

تبرز أهمية التحول الرقمي في القضاء من خلال:

١. تسريع إجراءات التقاضي وتقليل المدد الزمنية للفصل في القضايا.
٢. تحسين جودة الخدمات العدلية عبر سهولة الوصول إلى المعلومة القضائية.
٣. رفع مستوى الشفافية وتعزيز الثقة في المنظومة القضائية.
٤. تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتقليل النفقات التشغيلية واستهلاك الورق.
٥. تمكين العدالة عن بُعد بما يتيح الوصول إلى الخدمات القضائية في أي وقت ومن أي مكان.

وقد أثبتت تجربة المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الأخيرة – من خلال منصات مثل ناجز والعدالة الرقمية – أن توظيف التقنية في القضاء يُسهم فعلاً في تسريع الإنجاز وتحسين رضا المستفيدين.

(١) United Nations. (٢٠٢٢). *E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government*. New York: UNDESA

(٢) العبد الكريم، ناصر. (٢٠٢٣). *التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي: دراسة تحليلية*. مجلة الدراسات القانونية، ١٥(٢)، ص. ٧٤.

(٣) هيئة الذكاء الاصطناعي السعودية. (٢٠٢٣). *تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الرقمية*.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي (التقنية – المؤسسية – القانونية)

يُعد التحول الرقمي القضائي مشروعاً متكاملًا يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة تتفاعل فيما بينها لتحقيق العدالة الرقمية الشاملة، وهي: البعد التقني، والبعد المؤسسي، والبعد القانوني.

أولاً: البعد التقني

التحول الرقمي لا يمكن أن يتحقق دون بنية تحتية تقنية قوية تضمن استمرارية الخدمات الإلكترونية القضائية^(١). ويشمل هذا البعد ما يلي:

١. البنية التحتية الرقمية من شبكات اتصال آمنة ومراكز بيانات مؤمنة ومنصات موحدة مثل "ناجز" التي تمثل البوابة الإلكترونية الشاملة للخدمات العدلية في المملكة العربية السعودية^(٢).
٢. الأمن السيبراني لضمان حماية البيانات العدلية من الاختراق والتلاعب، وقد أولت المملكة هذا الجانب اهتماماً خاصاً عبر إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني^(٣).
٣. استخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتوقيع الرقمي، التي تدعم سرعة اتخاذ القرار ودقته^(٤).
٤. تحديث الأنظمة الرقمية باستمرار لتواكب تطورات التقنية العالمية وتحافظ على مرونة النظام العدلي^(٥).

ثانياً: البعد المؤسسي

يتعلق البعد المؤسسي بالإطار الإداري والتنظيمي الذي يُمكن من تطبيق التحول الرقمي بفاعلية. ويشمل:

١. إعادة هندسة الإجراءات العدلية لتبسيطها قبل رقمتها، بما يحقق الكفاءة والوضوح.
٢. تأهيل الكوادر القضائية والإدارية من خلال التدريب المستمر على التعامل مع الأنظمة الرقمية.
٣. حوكمة التحول الرقمي عبر إنشاء إدارات وهيئات مختصة مثل وكالة التحول الرقمي في وزارة العدل^(٥).
٤. تبني ثقافة رقمية قائمة على الابتكار والانفتاح على التغيير داخل المؤسسات العدلية.

(١) وزارة العدل السعودية، (٢٠٢٣) التقرير السنوي للتحول الرقمي العدلي. الرياض.

(٢) وزارة العدل السعودية، (٢٠٢٢) منصة ناجز للخدمات العدلية الإلكترونية. الرياض.

(٣) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، (٢٠٢١) الإطار الوطني للأمن السيبراني في القطاعات العدلية. الرياض.

(٤) هيئة الذكاء الاصطناعي السعودية، (٢٠٢٣) تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الرقمية. الرياض.

(٥) وكالة التحول الرقمي بوزارة العدل، (٢٠٢٢) دليل الحوكمة الرقمية في القطاع العدلي. الرياض.

٥. التكامل المؤسسي بين الجهات الحكومية لضمان ترابط الخدمات القضائية مع الجهات التنفيذية والأمنية ذات العلاقة من خلال الربط التقني الموحد بين الأنظمة^(١).

ثالثاً: البعد القانوني

يُعد البعد القانوني الإطار الضابط للتحويل الرقمي القضائي، إذ يمنحه المشروعية القانونية ويضمن حقوق المتقاضين في البيئة الإلكترونية^(٢).
ومن أبرز مظاهره:

١. الإطار التشريعي للتحويل الرقمي:

يتجلى في الأنظمة التي أقرت استخدام التقنية في القضاء، مثل:

- نظام التعاملات الإلكترونية (١٤٢٨ هـ)
- نظام حماية البيانات الشخصية (١٤٤٣ هـ)
- نظام الجرائم المعلوماتية (١٤٢٨ هـ)
- الأنظمة الإجرائية المعدلة التي تجيز عقد الجلسات عن بُعد والتراسل الإلكتروني.

٢. حجية الأدلة الرقمية:

أقرّ النظام السعودي مبدأ حجية المستندات الرقمية متى ما كانت موثقة تقنياً، وهو ما يمثل تحولاً مهماً في الإثبات العدلي^(٣).

٣. ضمانات العدالة الرقمية:

يضمن البعد القانوني حماية الخصوصية، وحق الدفاع، وعلانية الجلسات، حتى في ظل البيئة الإلكترونية، مما يوازن بين متطلبات التقنية ومبادئ العدالة.

٤. التكامل التشريعي الدولي:

نظراً لتوسع التعاملات الرقمية عبر الحدود، برزت أهمية مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان التعاون^(٤) القضائي الإلكتروني مع الدول الأخرى.

(١) وزارة الداخلية السعودية. (٢٠٢٣). *التكامل التقني بين الجهات الحكومية ضمن مبادرة التحويل الرقمي الوطني*. الرياض.

(٢) العتيبي، محمد. (٢٠٢٢). *التحول الرقمي القضائي: قراءة قانونية تحليلية*. الرياض: دار الجامعة.

(٣) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ.

(٤) Council of Europe. (٢٠٠١). *Budapest Convention on Cybercrime*. Strasbourg.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمرتكزات

تمهيد

شهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تحولاً جذرياً في بنيته الإدارية والتقنية، مدفوعاً برؤية الدولة الطموحة نحو بناء حكومة رقمية متكاملة. وقد اتخذت وزارة العدل السعودية موقع الريادة في هذا التحول من خلال إطلاق مجموعة من الأنظمة والمنصات الرقمية التي تهدف إلى تطوير الأداء القضائي، وتيسير الخدمات العدلية للمواطنين والمقيمين، وتحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وشفافية.

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة، ثم تحليل المرتكزات الاستراتيجية التي يستند إليها هذا التحول في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمبادرات العدلية الوطنية^(١).

المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة

يُعد التحول الرقمي في القضاء السعودي أحد أبرز مجالات التطوير في القطاع العام خلال السنوات الأخيرة، وقد تجلّى ذلك في مجموعة من المظاهر التقنية والتنظيمية التي أعادت تشكيل بيئة العدالة في المملكة.

أولاً: التحول في البنية التحتية العدلية

منذ عام ٢٠١٧م، شرعت وزارة العدل في تنفيذ مشروع التحول الرقمي الشامل، الذي تضمن إنشاء بنية تحتية تقنية متكاملة تغطي جميع المحاكم وكتابات العدل^(٢). ومن أبرز ملامح هذا التطور:

- الربط الإلكتروني بين المحاكم والجهات الحكومية عبر شبكة موحدة للبيانات العدلية.
- إطلاق مركز البيانات العدلي الذي يضم قواعد معلومات محدثة لجميع القضايا والمعاملات^(٣).
- تأمين الخدمات العدلية رقمياً عبر أنظمة تشفير وتوثيق متقدمة لحماية الخصوصية والسرية.

(١) برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٣). مبادرات التحول الرقمي في القطاع العدلي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. الرياض.

(٢) وزارة العدل السعودية. (٢٠١٨). خطة التحول الرقمي الشامل في المرافق العدلية. الرياض.

(٣) مركز البيانات العدلي. (٢٠٢٣). مؤشرات الأداء العدلي الرقمية في المملكة. وزارة العدل، الرياض.

ثانياً: الخدمات القضائية الرقمية

اعتمدت وزارة العدل عدداً من الخدمات الإلكترونية الرائدة التي أحدثت تحولاً نوعياً في طريقة التقاضي وإتمام المعاملات، ومن أبرزها:

١. منصة "ناجز" القضائية

وهي المنصة المركزية التي تُدار من خلالها جميع الخدمات العدلية إلكترونياً، وتشمل أكثر من (١٥٠) خدمة رقمية مثل رفع الدعاوى، وحجز المواعيد، وتوثيق الصلح، والاستعلام عن القضايا. (١)

٢. المحاكم الرقمية والجلسات عن بُعد

أُتيح التقاضي الإلكتروني عبر جلسات مرئية مؤمنة، مما أسهم في تسريع البت في القضايا، خصوصاً خلال جائحة كورونا، حيث استمر العمل القضائي دون انقطاع.

٣. التحول في خدمات التوثيق

أصبحت كتابات العدل تقدم خدماتها إلكترونياً بالكامل، مثل توثيق الوكالات، ونقل الملكية العقارية، وإنهاء العقود، عبر منصات رقمية دون الحاجة للحضور.

٤. أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

بدأت الوزارة في استخدام حلول الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط القضايا وتحديد مدد الفصل المتوقعة، ومتابعة الأداء القضائي في المحاكم.

ثالثاً: مؤشرات الأداء والإنجاز

أظهرت التقارير السنوية لوزارة العدل (٢٠٢٢-٢٠٢٤) ما يلي (٢):

- ارتفاع نسبة الخدمات العدلية المقدمة إلكترونياً إلى أكثر من ٩٠٪.
- انخفاض متوسط مدة الفصل في القضايا بنسبة ٣٥٪.
- زيادة نسبة رضا المستفيدين إلى ٨٨٪ وفقاً لقياس الأداء المؤسسي.
- تسجيل أكثر من ١٠٠ مليون عملية رقمية عدلية خلال فترة وجيزة (٣).

هذه المؤشرات تعكس نضوج التجربة السعودية في مجال العدالة الرقمية، إذ لم تعد التقنية مجرد وسيلة مساعدة، بل أصبحت ركيزة أساسية لإدارة القضاء.

(١) منصة ناجز الإلكترونية. (٢٠٢٤). الخدمات الرقمية العدلية المتاحة للمستفيدين. وزارة العدل، الرياض.

(٢) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٤). مؤشرات الأداء العدلي السنوي. مركز البيانات العدلي، الرياض.

(٣) مركز الإحصاء العدلي. (٢٠٢٤). التقرير الإحصائي السنوي لأداء الخدمات الإلكترونية العدلية. الرياض.

المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحول الرقمي القضائي في المملكة

إن التحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية يستند إلى مجموعة من المرتكزات الاستراتيجية الوطنية التي وجهت هذا المسار وأكسبته طابع الاستدامة المؤسسية، وأبرزها ما يلي:

أولاً: رؤية المملكة ٢٠٣٠

تُعد رؤية ٢٠٣٠ المرجعية العليا لجميع مشروعات التحول الرقمي، وقد نصت في محور "وطن طموح، حكومة فاعلة" على بناء حكومة رقمية متكاملة تعتمد على الكفاءة والشفافية^(١). وتضمنت الرؤية أهدافاً مباشرة للقطاع العدلي، منها:

- رفع كفاءة الأداء القضائي.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية إلكترونياً.
- تقليص الإجراءات الورقية.
- تحقيق العدالة الناجزة من خلال التقنيات الحديثة.

كما أن البرنامج التنفيذي للتحول الوطني (NTP) تضمن مؤشرات أداء محددة لتفعيل التحول الرقمي في القضاء.

ثانياً: سياسات وزارة العدل في التحول الرقمي

وضعت وزارة العدل استراتيجية التحول الرقمي ٢٠٢١-٢٠٢٥ التي حددت أربع ركائز رئيسية^(٢):

١. العدالة الذكية: استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في القضايا.
٢. المستخدم في المركز: تصميم الخدمات الرقمية وفق احتياجات المستفيدين.
٣. التكامل الحكومي: ربط الخدمات العدلية بأنظمة الجهات الأخرى مثل الداخلية والتجارة.
٤. التحول المستدام: ضمان استمرارية الخدمات الرقمية وتطويرها^(٣).

وتترجم هذه الاستراتيجية من خلال مبادرات مثل:

- منصة العدالة الرقمية (Digital Justice Platform)

(١) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وثيقة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦م، ص. ٤١.

(٢) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢١). *استراتيجية التحول الرقمي العدلي ٢٠٢١-٢٠٢٥*. وكالة التحول الرقمي، الرياض.

(٣) العتيبي، محمد. (٢٠٢٣). *التحول الرقمي المستدام في العدالة السعودية: رؤية مستقبلية*. مجلة التقنية والقانون، العدد (١٢)، ص. ٦١.

- نظام التوثيق الإلكتروني الشامل.
- مشروع المحاكم الذكية في المناطق الكبرى.
- إنشاء مركز الابتكار العدلي. (Justice Innovation Hub)

ثالثاً: المبادرات الوطنية الداعمة

تُعد البيئة الوطنية العامة من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح التحول الرقمي القضائي، ومن أبرز المبادرات الداعمة:

١. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا):
تقدم بنية تقنية موحدة لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية بما فيها وزارة العدل^(١).
٢. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني:
وضعت أطراً ومعايير لضمان حماية البيانات القضائية الرقمية.
٣. برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر):
ساهم في أتمتة الربط بين الجهات الحكومية وتسهيل تبادل البيانات العدلية بأمان وموثوقية^(٢).
٤. المركز الوطني للتحول الرقمي:
يعمل على تنسيق المبادرات الرقمية الوطنية وتوحيد المعايير بين القطاعات المختلفة^(٣).

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). *التقنيات الذكية في القطاع العدلي: تقرير الابتكار الحكومي*. الرياض.

(٢) برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر). (٢٠٢٣). *التقرير السنوي لمشروعات الربط الإلكتروني الحكومي*. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الرياض.

(٣) المركز الوطني للتحول الرقمي. (٢٠٢٣). *التقرير السنوي للتحول الرقمي الحكومي في المملكة*. الرياض.

المبحث الثالث: نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها

تمهيد

لكي تتحقق أهداف هذا البحث، كان لزاماً تحديد نطاقه العام وحدوده، وبيان منهجيته وأدواته العلمية التي اعتمدها الباحث، إلى جانب توضيح الإشكالية الرئيسية التي يعالجها البحث وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية. فهذا المبحث يضع الإطار المنهجي الذي يُبنى عليه التحليل العلمي لبقية الفصول، ويحدد زاوية النظر التي ينطلق منها الباحث لفهم ظاهرة التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي ومقارنتها بالتجارب الدولية المماثلة.

المطلب الأول: نطاق وحدود الدراسة

أولاً: النطاق الموضوعي

ينصرف النطاق الموضوعي للدراسة إلى بحث التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، من حيث مفهومه وأبعاده القانونية والمؤسسية والتقنية، وتحليل الأسس النظامية التي يستند إليها، ومدى توافقها مع مبادئ العدالة وحقوق المتقاضين^(١).

كما تتناول الدراسة الأطر التنظيمية والتشريعية التي تنظم العدالة الرقمية في المملكة، مع مقارنة تأصيلية بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية من حيث الفاعلية القانونية والمسؤولية التقنية^(٢).

ثانياً: النطاق المكاني

تقتصر الدراسة على النظام القضائي السعودي بوصفه النموذج الرئيس للتحليل، مع الإشارة إلى التجارب المقارنة (الإمارات وسنغافورة) بهدف الوقوف على أوجه التلاقي والاختلاف، واستخلاص الدروس التنظيمية الممكنة لتطوير البيئة العدلية الرقمية في المملكة^(٣).

(١) الهيئة السعودية للحكومة الرقمية. (٢٠٢٢). التحول الرقمي الحكومي: مبادئ العدالة والشفافية في الخدمات الإلكترونية. الرياض.

(٢) عبد الرحمن، نورة. (٢٠٢٣). العدالة الرقمية: دراسة مقارنة بين النظامين الإماراتي والسنغافوري. جامعة الشارقة، كلية القانون.

(٣) برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٤). مؤشرات الأداء في تطوير الخدمات العدلية الرقمية. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

ثالثاً: النطاق الزمني

يغطي النطاق الزمني فترة التحول الرقمي في القضاء السعودي خلال السنوات من ٢٠١٧م حتى ٢٠٢٥م، وهي الفترة التي شهدت تسارعاً كبيراً في تبني الأنظمة التقنية وتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠ في المجال العدلي^(١).

رابعاً: الحدود المعرفية

تركز الدراسة على التحليل القانوني والنظامي للتحول الرقمي، دون التوسع في الجوانب التقنية البحتة أو الإدارية التنفيذية إلا بقدر ما يخدم الجانب القانوني المقصود بالبحث^(٢).

المطلب الثاني: منهجية البحث وأدواته

أولاً: المنهج المتبع

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد الظواهر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتحول الرقمي في القضاء السعودي وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة^(٣). كما يستعين الباحث بـ المنهج المقارن في دراسة التجريبتين الإماراتية والسنغافورية، بهدف المقارنة بين الأسس القانونية لكل تجربة، ومدى توافقها مع مبادئ العدالة الرقمية الحديثة^(٤).

ثانياً: أدوات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث مجموعة من الأدوات العلمية، من أبرزها:

١. تحليل النصوص النظامية والتشريعية ذات الصلة بالتحول الرقمي، مثل:

- نظام التعاملات الإلكترونية (١٤٢٨هـ).
- نظام الجرائم المعلوماتية (١٤٢٨هـ).
- نظام حماية البيانات الشخصية (١٤٤٣هـ).
- التعديلات الإجرائية التي أقرت التقاضي الإلكتروني .

(١) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٤). التقرير السنوي لإنجازات التحول الرقمي العدلي. الرياض: وكالة التحول الرقمي، ص. ٩.

(٢) الشمري، فهد. (٢٠٢٣). مناهج البحث في الدراسات القانونية: النظرية والتطبيق. الرياض: مكتبة القانون العربي، ص. ٥٥.

(٣) عبد الله، ماجد. (٢٠٢٢). البحث القانوني التحليلي: الأسس والمنهج. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص. ١١٢.

(٤) يوسف، خالد. (٢٠٢٣). العدالة الرقمية في العالم العربي: دراسة مقارنة بين الإمارات وسنغافورة. مجلة البحوث القانونية، العدد (١٤)، ص. ٦٧.

٢. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالعدالة الرقمية والتحول القضائي.
٣. الاطلاع على التقارير الرسمية والإحصاءات الصادرة عن وزارة العدل، وبرنامج التحول الوطني، والمركز الوطني للتحول الرقمي^(١).
٤. المقابلات والملاحظات غير المباشرة (إن وجدت) لاستقراء التطبيقات العملية للتحول الرقمي في المحاكم السعودية.

ثالثاً: أسباب اختيار المنهج

اختير المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لدراسة الظواهر القانونية الناشئة، أما المنهج المقارن فتم اختياره لإبراز أوجه التميز والتكامل بين الأنظمة القانونية في مجال العدالة الرقمية، واستنباط التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في المملكة^(٢).

المطلب الثالث: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

أولاً: إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى نجح التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي في تحقيق العدالة الفاعلة، وما مدى توافقه مع الأطر القانونية والمؤسسية المعاصرة؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي توجه مسار البحث^(٣).

ثانياً: تساؤلات الدراسة الفرعية

١. ما المقصود بالتحول الرقمي القضائي، وما أهم أبعاده التقنية والمؤسسية والقانونية؟
٢. ما أبرز ملامح التجربة السعودية في التحول الرقمي العدلي، وما التحديات التي تواجهها؟
٣. ما الأسس القانونية التي تنظم العدالة الرقمية في المملكة؟ وهل توفر الضمانات الكافية للمتقاضين؟
٤. كيف تُقارن التجربة السعودية في التحول الرقمي بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية؟
٥. ما السبل المقترحة لتعزيز الكفاءة القانونية والتحصين التشريعي للتحول الرقمي في القضاء السعودي؟

(١) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٤). *التقارير السنوية للعدالة الرقمية والتحول القضائي*. الرياض: وكالة التحول الرقمي.

(٢) عبد الباسط، سامي. (٢٠٢٢). *مناهج البحث العلمي في الدراسات القانونية والإدارية*. دار النهضة العربية، القاهرة، ص. ٦٠.

(٣) يوسف، خالد. (٢٠٢٣). *دراسة مقارنة للعدالة الرقمية بين المملكة، الإمارات، و سنغافورة*. مجلة البحوث القانونية، العدد (١٤)، ص. ٧٠.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية العامة الآتية:

أن التحول الرقمي في القضاء السعودي يمثل نقلة نوعية في إدارة العدالة، لكنه لا يزال بحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لضمان كفاءته واستدامته.